مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: التعددية السياسية في السنغال
اسم الكاتب: أ.م.د. حميد فرحان الراوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/71
تاريخ الاسترداد: 2026/07/23 03:39 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

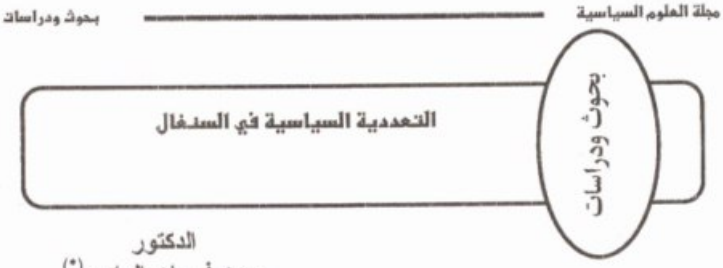

التعددية السياسية في السنغال

الدكتور
حميد فرحان الراوي(*)

المقدمة

تعاني الدول الأفريقية، البالغ عددها أكثر من ٧٠٠ مليون نسمة الكثير من الأزمات في ميادين عدة، رغم ان سكانها يمثلون ٣١% من سكان العالم أعطت أكثر من ٨ ملايين قتيل بسبب الحروب، وفيها أكثر من ١٠ ملايين لاجئاً، وفي هذه القارة البكر أكثر من ٢٨ مليون مريض، إضافة الى أكثر من ٤٠ مليون طفل غير قادرين للذهاب الى المدرسة الابتدائية، زيادة على الأزمات الكثيرة في ميدان التنمية ومن أهمها أزمة الديمقراطية، وأزمة الشرعية السياسية- أزمة الاستقرار السياسي، أزمة الاندماج السياسي، عموماً فان هذه الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك القارة مرتبط جميعاً بعضها بالبعض الأخر التي تعانيها هذه الدول، ويعبر هذا الارتباط عن طبيعة العملية الإنمائية. باعتبارها عملية كلية شاملة متعددة والأهداف وأساسها التفاعل الديناميكي المستمر بين إبعادها المتنوعة(*).

وسنتناول التعددية السياسية في جزء مهم من هذه القارة المهمشة. إلا وهي الجمهورية السنغالية، لما لها من أهمية وتميز عن بقية دول القارة التي تعاني من أزمة بناء الدولة، وبالرغم من وجود نماذج للتعددية السياسية في القارة الأفريقية، لاسيما في دول الشمال الإفريقي (العرب) فان دول جنوب الصحراء، تندر فيها أنظمة للتعددية الحزبية أو السياسية للعديد من الأسباب، من أهمها هيمنة نظام الحزب الواحد، الذي لا يزال يتمتع بوجود قوي وسيطرة في العديد من الأنظمة السياسية في تلك الدول(**)..

وفي هذا البحث سوف نسلط الضوء على التعددية الحزبية في السنغال. الدولة الأفريقية المتميزة عن الكثير من دول القارة، حيث تنفرد ببعض الصفات لأسباب كثيرة سوف نتعرف عليها من خلال البحث، الذي قسم الى أربعة مباحث إضافة الى المقدمة والخاتمة.

(*) استاذ مساعد في كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

ففي المبحث الأول خصص لنبذة تاريخية وجغرافية، حيث سلط الضوء في هذا المبحث على التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية والتعريف بالسنغال وموقعها الجغرافي وأهميته، إضافة الى الأهمية الاستراتيجية بالنسبة الى القارة الأفريقية والعالم.

اما المبحث الثاني فقد خصص للنظام السياسي والهيكل النظمي للدولة والأحزاب والشؤون الإدارية، والدستور والتطور السياسي والبرلمان والتطبيقات الديمقراطية داخل النظام.

اما المبحث الثالث فقد ركز على التعددية السياسية والحزبية في الحياة اليومية، والاستقرار المستمرة، حيث انها أفضل الدول في القارة الأفريقية لخلوها من الاضطرابات والانقلابات العسكرية قياساً لدولة المنطقة وقد بلغ عدد الاحزاب السياسية اكثر من ١٨ حزباً سياسياً اضافة الى التيارات المختلفة...

اما المبحث الرابع فقد انصب الحديث فيه على الاوضاع السياسية والاستنتاجات والافق المستقبلية للتعددية السياسية في السنغال، حيث ان المجتمع السنغالي مكون من مجموعة اقليات وفيه التناقضات الاثنية والقبلية والطائفية والحزبية، فالسنغال بالرغم من مشاكلها الخاصة (امثال الديون وانخفاض سعر الفول، وانخفاض العملة والجفاف، وكثرة الافات الزراعية، وهجرة الايدي الماهرة)، فقد تمكنت من تحقيق الكثير من الامور والانجازات.

ان هذا البحث هو محاولة لتسليط الضوء على العوامل والمؤثرات التي اسهمت في رسم وتحديد التعددية السياسية في السنغال، وانعكاسها على طبيعة العلاقات الدولية في القارة الافريقية بشكل عام وغرب افريقيا بشكل خاص، اضافة الى دراسة تلك العلاقات واهميتها سلباً وايجاباً لصالح شعوب المنطقة التي عانت من الاستعمار والقهر والاستعباد. ثم جاءت ميزة الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ولكن بعد اكثر من اربعين عاماً على هذا الاستقلال نجد بان الاوضاع لن تتغير كثيراً نحو الاحسن وان هناك اساءات كثر مما جعل احد القادة يعلنها بصراحة قائلاً: "لقد اسأنا ادارة شؤوننا الداخلية لنعود، واليوم نحن نعاني من الازمات المتراكمة".

المبحث الاول

نبذة تاريخية وجغرافية عن جمهورية السنغال

الموقع: تقع جمهورية السنغال في اقصى غرب القارة الافريقية، مجاورة الى المحيط الاطلسي من الغرب والشمال، وتحدها كل من موريتانيا شمالاً وغينيابيساو من الجنوب، وغينيا وجامبيا ومالي شرقاً وتشترك مع هذه

الدول بحدود طولها ٢٦٤٠ كيلومتر مع جامبيا، ٧٤٠ كيلومتر وغينيا ٣٣٠ كيلو متر وغينيابيساو ٣٣٨ كم ومالي ٤١٩ ومع موريتانيا ٨١٣ كيلو متر وساحل طوله ٥١٣ كيلومتر، وتعتبر السنغال واحدة من الدول الافريقية المهمة، من حيث الموقع الجغرافي، وهي بمثابة همزة الوصل بين اوروبا الغربية والامريكيتين الشمالية والجنوبية وافريقيا وتمر في موانئها الجوية الطائرات المغادرة من اوروبا الى امريكا من الشمال والجنوب كما ترسو في موانئها البحرية بعض السفن المغادرة الى امريكا واوروبا الغربية والشرق الاقصى اسيا[١]..

وللسنغال حدوده المشتركة مع دول الجوار الجغرافي منها حدود طبيعية واخرى صنعها الاستعمار مائية تفصلها عن القارة الامريكية-الشمالية والجنوبية (وهي المحيط الاطلسي) كما تبلغ مساحتها ١٩٦٠٠٠ كيلومتر مربع، معظم اراضيها سهلة ولا توجد فيها جبال الا في المناطق الشرقية. اما عدد سكانها فيبلغ (٩,٩٨٧,٤٩٤) نسمة كما يبلغ معدل النمو السكاني في السنغال ٢,٩٤% لسنة ٢٠٠٠ (حسب إحصائية عام ٢٠٠٠) وعاصمتها داكار اهلها يدنيون بالاسلام حيث نسبة المسلمون ٩٢%، الاعتقادات الأخرى ٦% المسيحيون ٢% (واكثرهم من الكاثوليك البراف) واللغة الرسمية للبلاد هي الفرنسية، والغينية، وولف، بولادية، جولية وغيرها. اضافة الى اللغة العربية حيث انها لغة القران والدين واللغة الإنكليزية والألمانية والأسبانية يمكن اعتبار احدى هذه اللغات اضافة الى اللغة الفرنسية اللغة الرسمية ويدين معظم الشعب السنغالي بالدين الاسلامي، ولبقية الاديان الحرية التامة في معتقداتهم الدينية من غير المسلمين[٢].

كانت السنغال تحت السيطرة الاستعمارية، حيث ان فرنسا تعتبر داكار مركز السيطرة على غرب القارة الافريقية، ومقر الحكم فيها وكانت داكار وسانت لويس، وهذه المنطقة تعرف بباريس افريقيا، ويتركز فيها الفرنسيون حيث تعتبر مركز الحضارة والثقافة وتصدر فيها الجرائد والمجلات ومنها توزع الى مناطق القارة، حيث ان معظم الصحف (الفرنسية) مثل (الفيجارو) والليموند (باري-داكار) و(ايدجان) واكثرها لا تعبر عن إرادة الشعب، وإنما هي أدوات (دعائية) لجهات فرنسية مختلفة تبث من خلالها ما يخدم اهدافها واغراضها وتثبيت الافكار الاستعمارية التي تهتم بها فرنسا حيث تؤكد على الجوانب الثقافية. فجريدة (افريك نوفر) تصدرها الإرسالية الكاثوليكية في افريقيا الفرنسية وهي تناصر سياسة الحزب الكاثوليكي في فرنسا وتنشر مبادئه بجانب مبادئ الإرسالية التبشيرية، اضافة الى جريدة اخرى فلسفتها هي الفلسفة التقليدية الفرنسية

في الاندماج والترويج لمصالح فرنسا وهي (افريقيا الغربية الفرنسية) اما حزب التجمع الوطني السنغالي يصدر (افريك نوار) باللغة الفرنسية ولا يشغل الصحيفة بالنضال السياسي بقدر ما يشغلها بالاصلاح الاجتماعي. في ظل الاتحاد مع فرنسا وهو قمة المثل، على ما ينال الفعلية الافريقية من الاستقلال[3].

اما الاسلام فقد دخل السنغال عن طريق المغرب العربي، حيث العلاقات وحركة التجار المغاربة يترددون على غرب افريقيا، فقامت بينهم وبين سكان البلاد علاقات مصاهرة وتعاون، وقد اعجب اهل البلاد بالدين الاسلامي فاعتنقوه لما فيه من دعوة للحق والخير والشرف والتوحيد لله. حتى ان بعض ملوك المنطقة اعتنقوا الاسلام واتخذوا من التجار العرب وزراء لهم ومقربين، وكان ذلك منذ عام ١٠٦٠ ميلادية وقد تأسست مملكات اسلامية في غرب افريقيا منذ عام ١٣١٥م أي ان الاسلام عرف طريقه الى السنغال بوقت مبكر منذ اكثر من عشرة قرون وهي الان تشهد صحوة اسلامية. ونهضة فكرية وتوجه نحو اللغة العربية حيث الفكر الاسلامي هو دين الاغلبية[4].

وفي العصر الحديث أي بعد الاستقلال، تراس نظام الحكم فيها اول رئيس للجمهورية ليوبولد سنغور(*) منذ عام ١٩٦٠ وحتى نهاية عام ١٩٨٠ حيث حل محله السيد عبدو ضيوف وهو مسلم الديانة ومن اكبر القبائل السنغالية (الولوف) وهو الان الامين العام لمنظمة الفرونكفونية التي تمثل اكثر من ٣٠% من مجموع السكان، كما ان سنغور لعب دوراً مهماً في السياسة السنغالية وكان لتعينه وزيراً في الحكومة الفرنسية لشؤون الثقافة والتعليم والعدل في عام ١٩٥٩. وعقد مؤتمر في باماكو عام ١٩٥٨ حضره زعماء السنغال وداهومي وفولتا العليا لمناقشة قيام اتحاد فدرالي بين الدول الاربعة، وعندما اجريت الانتخابات لانتخاب اعضاء الجمعية التشريعية، فاز اعضاء الاتحاد التقدمي السنغالي الذي يتزعمه سنغور بمقاعد الجمعية الثمانين، وفي هذه الاثناء انسحبت كل من بوركينا فاسو وبنين من اتحاد مالي المفتوح[5].

وبذلك ضم اتحاد مالي الذي انشي في آذار عام ١٩٥٩ كل من (السنغال-السودان-غينيا-مالي) واصبح سنغور عضواً في مجلس اتحاد مالي ثم رئيساً له بعد ذلك وفي سنة ١٩٦٠ استقلت مالي استقلالا تاما، وفي اب من العام نفسه حصلت الخلافات والصراعات بين الزعماء الماليين والسنغاليين الى مداها حول انتخاب الرئيس وفي ١٦ اب ١٩٦٠ تم انهاء الاتحاد بانسحاب السنغال منه، وساءت العلاقات بين البلدين وتوقف خط السكة الحديد بين باماكو وداكار. وفي تشرين اول ١٩٦٠

حضرت السنغال الاجتماع الذي دعا اليه رئيس ساحل العاج (هوفييه بولني) دول افريقيا الفرنسية السابقة في ابيدجان[٦].

ومن المعروف تمثل السنغال اهمية خاصة بين دول افريقيا الغربية، لما لها من شواطئ على الساحل الاطلسي، حيث تستقطب الاف السياح الاوروبيين، ويدر ذلك عليها مبالغ مهمة من العملات الصعبة، الا ان العادات والتقاليد الاجتماعية والتمسك بمبدأ الدين الحنيف، تحول دون التوسع في مجال السياحة، وبالرغم من وجود الزراعة والصناعة والتجارة، الا ان نسبة البطالة في البلاد تصل ٢٠% وهي عميقة الاثر حيث تعد البطالة مزمنة، مما دفع الى جنوح الاحداث والادمان على العقار وبالرغم من المصادر الطبيعية مثل (الاسماك، فوسفات، معدن حديد) واستخدام اليابسة ارض صالحة للزراعة للمحاصيل الشتوية ١٢% والمراعي الطبيعية بحدود ١٦% ونسبة الغابات ٥٤% واخرى ١٨% في الشرق اما الاراضي المروية تقدر بـــ٧١٠كيلومتر مربع، الا ان الكوارث او المخاطر الطبيعية تؤثر بشكل سلبي في الاقتصاد السنغالي حيث الفيضانات، نتيجة الاراضي المنخفضة فصلياً، ثم الجفاف بين مدة واخرى، فضلاً عن البيئة القاسية حيث تعرية التربة، والاراضي البور والقاحلة، اضافة على الحياة في البحر والملاحة، والاختبارات النووية، وحماية طبقة الاوزون، وتلوث السفن، والاراضي الرطبة، صيد الحيتان وغيرها من الامور الاخرى[٧]..

اما المجاميع القبلية التي تسكن السنغال فاكبر قبيلة هي (الولوف) تشكل نسبة ٣٠,٤٣% ثم بولار ٨,٢٣%، سرر ٧,١٤%، جولا ٧,٣% وماندنكا ٣%، سونتك ١,١%، يوروبز ولياتيز ١% واخرون ٤,٩% فضلاً الى (الفولاتي) والبربر والماندتجو والتكاريو والعرب والاوروبيين، عموماً فان السكان هم خليط من مجاميع قبلية او اثنية اكثرهم من الزنوج، وحدتهم العقيدة الاسلامية، وزادت اوصار المصاهرة بينهم، ومنهم المور البيض ويطلق عليهم حراطين (Harrtin) وهم الزنوج المعتوقين، أي الذين كانوا عبيداً وحرروا، وبما ان هذه القارة الكبيرة قارة افريقيا، لم يكن فيها قبل عام ١٩٤٥ غير ثلاث دول اعضاء في الامم المتحدة هي (مصر، ليبيريا، اثيوبيا) الا ان حركات التحرر والاستقلال بعد عام ١٩٦٠ ونتيجة الكفاح والنضال المستمر والصدامات مصالح وحروب متعددة[٨]. ونتيجة للسياسة الاسرائيلية التي ظهرت في القارة بوجهها القبيح والتغلغل بوساطة مؤسساتها الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والتجارية، على الساحة الافريقية. وافريقيا هي القارة التي تلد الدول المستقلة بعد تصفية الاستعمار القديم، بصورته التقليدية،

فالسنغال من الدول التي ظلت ضد المصالح الاسرائيلية على الرغم من ظروفها والى جانب القضايا العربية، فالرئيس السنغالي عبد اللاي واد هو رئيس لجنة "من اجل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة" اضافة الى العلاقات العربية السنغالية نتيجة الانسجام الذي تشهده العلاقات المغربية السنغالية بشكل خاص والعلاقات العربية السنغالية بشكل عام[٩].

اما المناخ في السنغال فهو مناخ استوائي حار رطب، فصل ممطر (من ايار الى تشرين الثاني) له رياح جنوبية شرقية قوية، وفصل جاف (كانون اول الى نيسان) ويمتاز برياح حارة جافة، اما التضاريس الطبيعية، عادة منخفضة، هذه الطبيعة ربما تكون قاسية تحتاج الى مقاومة ونشاط للتغلب على الحياة الصعبة، وهذه الحياة تؤثر بشكل سلبي في الاستقرار فقد تزداد الهجرة اذ بلغت المهاجر لكل ١٠٠٠ نسمة عام ٢٠٠٠[١٠].

المبحث الثاني

النظام السياسي في السنغال

نظام الحكم في السنغال جمهوري، تحت حكم ديمقراطي متعدد الاشكال، والاحزاب تمتلك مؤهلات كبرى ومؤسسات ديمقراطية اثبتت متانتها، وعلى ثقافة راسخة لحقوق الانسان التي تحرر طاقات جديدة وتدعم الانسجام الاجتماعي وتساعد المجتمع في تخليص الذات من التأثيرات الداخلية والخارجية متعددة الاشكال، وتخلق لنفسها تدريجياً تجمعات تطمح الى المساهمة في اندماج اقتصاديات القارة في اطار احترام الثقافات والقيم الخاصة بكل بلد وبكل شعب، وان مسلسل الاندماج في منطقة افريقيا الغربية من خلال المجموعة الاقتصادية لبلدان افريقيا الغربية، ومن خلال الاتحاد الاقتصادي والتقدمي لبلدان غرب افريقيا، كما ان العاصمة داكار تعتبر المدينة التي يلتقي فيها الكثير من الشخصيات الافريقية للتشاور والتباحث بالشؤون الافريقية والتغلب على الازمات، اما التقسيمات الادارية فتقسم السنغال الى عشرة مناطق او محافظات هي (داكار-ويوريل-فانك كاولاتي-كولدا-سانت لويس-ناماكاونادا-تيس-زيكينيلور)[١١].

كما اتضح من قبل فاهم احدى مميزات النظام السياسي السنغالي نظاماً يتسم بالتعددية الحزبية (حيث يوجد في السنغال اكثر من ١٨ حزباً سياسياً من الاحزاب المتفاوتة الاهمية) وفي طليعتها كان (الحزب الديمقراطي السنغالي Jef ويعرف ايضاً بـــPADS/AJ) ويتمتع هذا الحزب بشعبية عالية، حيث انه وصل الى الجمعية الوطنية (البرلمان) في الانتخابات، حيث ان الانتخابات يقوم بها الشعب بطريقة الانتخاب المباشر وعددهم هو ١٢٠ عضواً، وقد احرز الحزب اغلبية المقاعد البرلمانية،

ويعتبر الحزب الحاكم في السنغال لفترة طويلة[١٢]، اضافة الى الاحزاب الاخرى اهمها الحزب الديمقراطي والاشتراكي الافريقي، وحزب الاستقلال الافريقي (ماجهمول DUIO) والمؤتمر الوطني الديمقراطي او (CSP) ويعرف ايضاً بـ(كاراب-جي) رئيسه الدكتور ايادير مقام، وحركة العمل والاتحاد الديمقراطي (ثم الجبهة الديمقراطية الاشتراكية) يتزعمها عبدو اللاي وداي وهو الرئيس الحالي للدولة، ثم حزب العمل والاستقلال والتجمع الديمقراطي الوطني والحزب الديمقراطي السنغالي والحزب السنغالي المجدد والاتحاد الديمقراطي الجدد، الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه عبدو ضيوف واتحاد التجدد الديمقراطي واحزاب اخرى صغيرة تتمحور مع احزاب كبيرة واما القادة ومجاميع الضغط السياسي في البلاد فهم (العمال-الطلبة-المعلمون-الاخوة المسلمين)[١٣]، اما الان فقيادة البلاد للشيخ عبد اللاي وادى زعيم الجبهة الديمقراطية والاشتراكية (FSD) حيث وصلت الى السلطة عن طريق الانتخابات بعد تنحي الرئيس عبدو ضيوف زعيم الحزب الاشتراكي، في الانتخابات التي جرت في ٢٤ اذار ١٩٩٨ ان التمايزات الثقافية والعرقية والدينية مما تفرضه من تمايزات في الرؤيا والمواقف السياسية والاقتصادية والاجتماعية تمايزات ملازمة لطبيعة المجتمع البشري ذاته. والمجتمع السنغالي من هذه المجتمعات يعمل على تحقيق مبادئ حقوق الانسان والمساواة امام القانون، مساواة امام الظروف الاجتماعية والثقافية والعلمية الا ان التعطش للسلطة وفساد الانظمة السياسية الحاكمة وصراعات الكراسي، وان ما كتبه الرئيس السنغالي الاسبق والراحل عن افريقيا والافارقة الشي الكثير لوصف القارة[١٤].

و بما ان السنغال تعاني من الصراعات الحدودية، والتي تعتبر من اكثر المشاكل والصراعات الحادة والمتكررة في القارة الافريقية، كأحداث عام ١٩٨٩ بين السنغال وموريتانيا فقد تمكنت السنغال بتسوية القضية بحكمة دون اراقة دماء وبما ان العالم النامي والمنطقة جزء منه تغلب عليه طابع التخلف وعدم الاستقرار السياسي، بسبب الاضطرابات والمؤثرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتتقاذفها اختلاف المبادئ والايديولوجيات، كما ان السنغال جزء من هذا العالم الذي تتسارع فيه المتغيرات والتطورات الدولية وانعكاساتها على الاسرة الدولية، فقد اجريت على دستور السنغال منذ استقلاله ولحد الان عدة تعديلات[١٥]. كما انتقل النظام السياسي من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي، والتأكيد على مبدأ المشاركة السياسية في السلطة. ومن يتعمق في النظام السياسي في جمهورية السنغال فيه بعض التناقض بشكل واضح-في الجوهر والشكل، حيث ان الشكل

الديمقراطي ليبرالي. والحقيقة لا تعدو ان تكون نوعاً من الدكتاتورية المقنعة، في بعض الاحيان خاصة مرحلة نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، كما الدستور السنغالي رسم لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة في السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية وهذه الصلاحيات تساعده على ادارة الصراع بين حزبه وبين القوى السياسية الاخرى. والنظام القانوني في السنغال على اساس نظام القانون المدني الفرنسي (او قانون الاحوال المدنية الفرنسي) وان كافة القرارات التشريعية والقرارات القضائية تراقب من قبل المحكمة الدستورية التنفيذية) ولم تقبل السنغال السلطة القضائية الاجبارية[١٦].

ان حق الانتخاب في السنغال يشمل من عمر ١٨ سنة، ورئيس الدولة هو رئيس السلطة التنفيذية بموجب الدستور يعاونه رئيس الوزراء أي رئيس الحكومة كما ان الفصل بين السلطات ينص عليه الدستور والقوانين اما السلطة التشريعية فهي المجلس الوطني المنتخب من الشعب بشكل مباشر (فيكون خمس سنوات) فقد حصلت Ps ٥٠% وPDS ١٩% وUDS ١٣% وJEF ٥% و-LD MPT ٤% وCDP ٢% وFSD ١% وPDS-R ١% وRND ١% وBGC ١% وPIT ١% وآخرون ٢% والمقاعد: ٩٣ PS، ٢٣ PDS، ١ BGC، ١ PIT، ١١ UDS-R، ٤ JEF، ٣ LD-MPT، ١ DP، ١ FSD، ١ PDS-R[17].

اما السلطة القضائية في السنغال فهي تحت شروط واشراف اصلاح النظام القضائي المنفذ عام ١٩٩٢ والحالة القضائية في السنغال تكون الرئاسة للقضاء كما يلي المحكمة الدستورية، ومجلس الدولة، ومحكمة الاستئناف النهائي او بالفرنسية (محكمة الاستئناف) وبالنظر لكون رئيس الجمهورية رئيس السلطة التنفيذية يساعده رئيس الوزراء الذي يعينه لمساعدته، فادارة الحكومة تكون من قبله، كما ان رئيس الجمهورية يعتبر رئيس السلطة التشريعية كونه رئيس الحزب الذي يمثل الاغلبية في الجمعية الوطنية مما يجعله يحتكر السلطة لان غالبية المقاعد في المجلس تمثل حزبه، وهذا ما يطلق يد رئيس الجمهورية في رسم وتنفيذ سياسة البلاد، كما يتسم الصراع بين الحزب الحاكم والتنظيمات الدينية بطابع خاص، وهو المساومة على تبادل المصالح اكثر من الصراع حولها، وهذا يرجع الى سياسة الحزب الحاكم التي تساعد على المحافظة على مصالحهم الاقتصادية، ومراكزهم الاجتماعية وتأييد زعماء الطوائف الدينية للرئيس في جميع مواقفه السياسية[١٨]. وفي السنغال طبقة رجال الدين من العلماء ورجال الطرق الصوفية يمثلون قوة

ضاغطة لها اهميتها في السياسة المحلية والاقليمية وهي مجموعة من الطرق والطوائف مثل الطائفة التجانية العمرية برئاسة المنتفي طال، والطريقة التجانية ممثلة بالشيخ عبد العزيز سي الناطق الرسمي والخليفة الاول للشيخ منصور سي الخليفة، وعدد من الطرق الصوفية[19]..

وبالرغم من ان دستور السنغال الصادر في ٢٣ ايلول ١٩٦٠ نص في المادة (١٣) على الحرية الشخصية واعبترها حق طبيعي وهي مصونة لا تمس، كما لا يجوز القاء القبض على احد او تفتيشه او حبسه او تقييد حريته باي قيد او منعه من التنقل الا بامر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة امن المجتمع، ويصدر هذا الامر من القضاء او النيابة العامة. وذلك وفق احكام القانون، وللمساكن حرمة لا يمكن دخولها ولا تفتيشها الا بامر من القضاء ووفقاً لاحكام القانون[20]، كما ان لحياة المواطنين الخاصة حرمة يمنحها القانون، كذلك حرية المراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التلفونية وغيرها من وسائل الاتصال وحيرتها وسريتها مكفولة قانوناً ولا يجوز مصادرتها او الاطلاع عليها او مراقبتها الا بامر قضائي بسبب مشروع ولمدة محددة وفقاً لاحكام القانون وبالرغم من كل السلبيات تظل السنغال الصفحة البيضاء في القارة الافريقية، حيث الحرية والمساواة والديمقراطية وحقوق الانسان اذا ما قورنت بالدول الافريقية او الدول المجاورة لها حيث الانتهاكات والمشاكل وعدم الاستقرار فيها، وهذه الحالة اذا ما قيست بجيرانها الدول الافريقية يتبين ان السنغال هي واحدة من اهم الدول التي تنهج سياسة ديمقراطية برلمانية في القارة، والديمقراطية التي ارسى قواعدها الرئيس الاسبق ليوبولد سنغور، الذي قاد السنغال بالتعاون والتوجيه من فرنسا، حتى تنحية عن السلطة عام ١٩٨٠ وتسلم خلفه عبدو ضيوف رئاسة الجمهورية، وامين عام الحزب الاشتراكي السنغالي، الذي اسسه ليوبولد سنغور والذي هندس عملية الاستقلال السياسي بالتفاهم مع فرنسا، وبالرغم من الامكانيات البسيطة والموارد الشحيحة في السنغال يعتبر البرنامج الاقتصادي ناجحاً، الا ان السنغال ظلت تعاني من متاعبها الاقتصادية[21].

والمتتبع لتاريخ السنغال السياسي يلاحظ التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي اثرها على السياسة العامة، اضافة الى بروز دور السنغال وتعتبر ذات ثقل سياسي واقتصادي واجتماعي بين دول القارة كما ان السنغال تمكنت من استقطاب رؤوس اموال الاستثمار حيث انها تبنت السنغال برنامج اصلاح طموح وبارز وذلك بمساعدة جماعة متبرعة دولية، بدأ هذا الاصلاح بـ٥٠% وتخفيض لقيمة العملة السنغالية التي

كانت مرتبطة بمعدل ثابت بقيمة الفرنك الفرنسي، قامت السنغال بتحول مهم نتيجة لبرنامج الاصلاح فقامت بنمو حقيقي بمعدل ٥% سنوياً من ١٩٩٥-١٩٩٩ فتضخم الاسعار السنوي هبط الى ٢% ووصل العجز المالي الى اقل من ١,٥% وارتفع الاستثمار من ١٣,٨% عام ١٩٩٣ الى ١٦,٥% عام ١٩٩٧ وكعضو في الاتحاد المالي الاقتصادي الافريقي الغربي (UEMOA) فالسنغال دائماً تعمل نحو دمج محلي او اقليمي فعملت على توحيد الضريبة الكمركية الخارجية، كما قامت السنغال بتحقيق شبكة الانترنيت الكاملة عام ١٩٩٦، خالقة بذلك تطور كبير في الخدمات المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات، ويبلغ النشاط الخاص اليوم في السنغال الى حوالي ٨٢% من GDP، اما الجانب السلبي فقد واجهت السنغال مشاكل عميقة الاثر وهي البطالة المزمنة، وجنوح الاحداث والادمان على العقار، نمو حقيقي في GDP متوقع ليرتفع الى اكثر من ٦% بينما يتوقع ان يثبت تضخم الاسعار على ٢% ٢٠٠١[٢٢] وبشكل عام تتميز السنغال عن الدول وخاصة دول غرب افريقيا القليلة التي لم يحدث فيها انقلابات، بل ظلت محتفظة بنظام سياسي واحد منذ الاستقلال حتى نهاية عام ١٩٩٨ حيث جاء الى السلطة نتيجة انتخابات ٢٤ ايار ١٩٩٨ حيث حصل PS ٩٣ مقعد بقيادة الشيخ عبد اللاي واد، وهذا الاستقرار وانتقال السلطة وفق الدستور وللاهمية فان السنغال جديرة بالدراسة والبحث، لاسيما وان الاستمرارية في الحكم تساعد على تعقب الاحداث على المدى الطويل، ودراسة المواقف المختلفة وردود افعالها بقدر مناسب من الموضوعية والحيادية، فلو قارنا بين السنغال وغانا مثلاً يتبين الفرق بين كل منهما حيث ان الدولتان في افريقيا الغربية، في منطقة اقليمية واحدة، بينما تسيران باتجاهيين مختلفين، واحدة غارقة في تعاقب الانظمة العسكرية. واستمرار البطالة والفقر والجوع والمرض والتأخر، والثانية متمتعة بالنظام الديمقراطي الدستوري وتسير نحو التطور والارتقاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتعددية (فالجيش قوة ضاغطة سياسياً، ومتطورة في غالبية الانظمة السياسية) فالقاعدة تقول (لا يصح الا الصحيح. فالعسكري مكانه الثكنة وواجبة الطاعة) ومن هنا فان الانظمة العسكرية لا يمكن ان تطبق الديمقراطية وانما الانظمة المدنية وقيادة الشعب للسلطة السياسية هي احرص من غيرها في رسم حياتها السياسية ونظامها السياسي ومستقبلها في تحقيق الديمقراطية والعدالة والمساواة لكن الجيش لا يمكن ان يحقق ذلك للشعب والشواهد كثيرة في القارة الافريقية، ففي عام ١٩٨١ تسلم الرئيس عبدو ضيوف بعد انتخابات كانون اول ١٩٨٠ وكان قد اسلتم تجربة ديمقراطية افريقية نادرة كانت محل تعليقات المحللين والمتابعين

للشأن الافريقي بوجه عام والتجربة في السنغال بوجه خاص. كما ان مبدأ التعددية السياسية والسلطة في افريقيا وكذلك الشرعية امور لازالت هامشية ففي السنغال السلطة السياسية تستند الى الدستور والقانون او تستند الى المشروعية التاريخية لمواجهة تحديات تاريخية، كما ان تطبيق المبادئ الليبرالية السياسية بمعناها المتعارف عليه فان التركيبة السياسية الافريقية لا زالت قيمة الفرد فيها متدنية الى حد ما والجماعات الاجتماعية الفرعية ما زالت تحتل مكاناً بارزاً سواء تمثلت في القبائل او التجمعات الدينية او الطرق الصوفية والتجمعات العشائرية وغربها. ومن المشكلات المطروحة مثل الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الانسان. الثبات القانوني كلها مشاكل مطروحة على الساحة السياسية، وان مستقبل الحكومة الديمقراطية مرتبطة بالجماهير حيث ان الديمقراطية لا تمنح وانما تكتسب بالتربية والممارسات والمؤسسات الدستورية والقانونية الحرة، وبعد النظر لاختيار احسن العناصر واصلحها واكثرها نشاط وحيوية وايماناً بالجماهير وحريتها وديمقراطيتها لتغطية السلطة والحكم ففي السنغال جاء الى السلطة السياسية على اثر الانتخابات التي جرت عام ١٩٨٠ باغلبية بلغت ٧٧% ضد منافسه عبد اللاي واد، كما ان المرشحان الأخران باباكريناتغ ولانفغ سافاتي، هذا وقد اتهم الحزب الاشتراكي بتزوير الانتخابات وعلى اثرها نشبت المظاهرات الاحتجاجية، مما ادى الى اعلان حالة الطوارئ التي نساها السنغال منذ عام ١٩٦٨، كما ان هذه الاجراءات اثرت اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وفكرياً على الاوضاع الداخلية في السنغال، حيث كان يطبق برنامج اقتصادي بتوجيه من صندوق النقد الدولي، ونتيجة للانتخابات والفوز الكبير لعبدو ضيوف[٢٣].

هذه النتيجة اثارت اقطاب المعارضة، مما جعل الكثير منهم يتجاوزون الحدود الديمقراطية، ويخترق القانون، الا ان عبدو ضيوف رد على المعارضة من خلال مناظرة تلفزيونية، فقال لحصومة (نحن البلد الافريقي الوحيد الذي يستطيع المرء فيه شتم رئيس الجمهورية ثم ينام في منزله امناً مطمئنا) وتعتبر السنوات التسع الماضية فترة تخطيط وبرمجة من اجل التنمية الوطنية واستقرار الاوضاع والتعديلات الهيكلية والتشريعات القانونية، مما جعل البرنامج يحقق ارتفاع في الناتج الاجمالي المحلي بنسبة ٤% سنوياً، كما ان التضخم في السنغال انخفض بنسبة تتراوح بين ٥-٦% علاوة على السيطرة على ميزان المدفوعات والعجز على الميزان، كما ان انتخاب عبدو ضيوف وللمرة الثالثة وباغلبية ٧٣% كرئيس للبلاد وامين عام للحزب الاشتراكي (الحزب الحاكم) فاز بـ(١٠٣ مقاعد) في البرلمان، بينما حصل الحزب المعارض

(الحزب الديمقراطي) جاءت نتيجة الانتخاب بـــ(١٧ مقعد) ثم تلت ذلك المظاهرات في دكار نجم عن ذلك اعتقال ومحاكمة بعض الطلبة اضافة الى اضرابات في قطاع الماء-الكهرباء-واغلقت الجامعة والمدارس حيث ان هذه المظاهرات يقودها الطلبة، الذين يمثلون الجناح الراديكالي والاحزاب السياسية، كسائر المؤسسات تتأثر كثيراً دون ادنى شك بالبيئة الاجتماعية، حيث تتأثر وتؤثر في نشاطاتها، فهي انعكاس لها ومع حرص هذه الاحزاب على تغيير المجتمع فان البيئة الاجتماعية تترك بصماتها واضحة السمات في حياة هذه الاحزاب، كما يقول رايت مايلز (كل سياسة انما هي صراع من اجل السلطة، والسلطة تحت الشكل النهائي هو العنف) وهذا سر الصراع بين الاحزاب السياسية[24].

كما ان الاصلاحات السياسية والاقتصادية منذ عام ١٩٧٩ اثرت بشكل ايجابي على السياسة العامة وسميرة الانتخابات في السنغال، فكانت السلطة تميل نحو اقامة سلطة قوية "القوة تخلق الحق وتحميه" فانطلاقاً من هذه المقولة كانت الاحزاب السياسية تعمل على تقويتها. حيث ان المبدأ اليوناني يقول "القوى يفعل ما يحلو له متى يشاء والضعيف عليه ان يعاني" ومن هذا المبدأ كانت الاحزاب السنغالية تعمل بقوة وفعلا في انتخابات عام ١٩٩٨ جاء الشيخ عبد اللاي واد الى السلطة. فعندما تعلم ان افريقيا ينطبق عليها المبدأ التالي وهو "افريقيا بئر بلا قرار لا تجدي معها معونة ولا تنفعها مساعدة، الخطر هو النسيان والتهميش" فعندما تعلم هذا عن افريقيا عندما نسلط الضوء على السنغال يتبين لنا ما هي عليه السنغال من تطور وقوة[25]...

المبحث الثالث

دور التعددية الحزبية في الحياة السياسية

تعتبر احدى مميزات السنغال الرئيسية، وكما اتضح من قبل فان النظام السياسي السنغالي نظاماً يتسم بالتعددية الحزبية (حيث يوجد في السنغال اكثر من ١٨ حزباً من الاحزاب المتفاوتة الاهمية) وبما ان المجتمع السنغالي أغلبيته من المسلمين حيث يبلغ نسبة المسلمين ٩٢% والمسيحيين ٦% والكاثوليك ١% بروتستان وبيان Paiens) ولكن بالرغم من التعددية السياسية والاغلبية الدينية للمسلمين في السنغال، الا ان الروابط الشائكة والتعاون والتسامح فيما بينهم، اصبح السمة البارزة في المجتمع السنغالي هي العلاقات الدائمة المبنية على الشفافية، مثل العلاقات العائلية والجيرة والمهنة والنشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية[26]. الى الحد الذي اصبح فيه مسؤولو الروابط يستدعون بعضهم البعض بروح من الاخوة والتعاون

للمشاركة في التظاهرات والمناسبات الدينية الرسمية، وعموماً ان الظرف المشترك والمصير المشترك والايفريقانية المشتركة (بتقاليد التضامن والتآخي والانسجام والتسامح وتقاليد التشاور والتعاون) والنظرة المشتركة لوجود الله والتوحيد، كل هذا جمع بين المسلم والمسيحي دون ابراز ظاهرة الفرقة والاختلافات وان وجدت فهي اقل بكثير مما هي عليه في الدول الافريقية الاخرى، اما فيما يخص فئة البيان Paiens الذين يحتلون المرتبة الثالثة في البلاد بعد الاسلام والمسيحيين، فانها كحركة لا تصب اليوم لا في الاسلام ولا في المسيحية، ستحسم مستقبلاً ومهما يكن تقيمها، فأنها ظاهرة يجيزها حالياً الكثير من معتنقي الديانات السنغالية التقليدية[٢٧]، مع انه يجب ان يكون "ديانة" كأن يكون الاسلام او المسيحية، وان امكانية طريقة الحياة التقليدية مع معطياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية ليست الا حالة بديهية بالنسبة لغالبية الناس، والان رجال البيان يدفعون ابنائهم الى اعتناق احدى الديانتين، ضماناً لمستقبلهم مع انهم لم يتمكنوا هم انفسهم من دخول الاسلام او المسيحية لاسباب مختلفة يصعب ذكرها في هذا المجال[٢٨]..

والشمال الشرقي للسنغال على اتصال مباشر بالاسلام، منذ بداية القرن التاسع الميلادي، وقد دخلت البلاد لاسباب كثيرة في جزء كبير منها على مستوى النخبة كونها اكبر امبارطوريات غرب-افريقيا في القرون الوسطى (مالي-سونغاي-وجولون) عندما كانت التجارة بين العرب والافارقة، وعندما حطت اولى قوافل المبشرين البرتغال في القرن الخامس عشر الميلادى، وقد بدأت اذن (حسب عبارة الاب ديفون) ملحمة شمائها يقدر غموض مصيرها، حيث امتدت على الساحل الى حدود القرن التاسع عشر العديد من المراكز التجارية والقلاع لحماية التجارة والمبشرين، كما ظهرت مفاجات لدى الكثير من المبشرين بصعوبة وحرارة استقبال المسلمين السنغاليين له ولدينه الجديد الذي تصرف الكنيسة عليه الكثير، وكان عليه ان يعجب من صلابة وقوة العقيدة وحمية الايمان لديهم[٢٩]..

وفي هذا المبحث يهمنا ان نسلط الضوء على التعددية الحزبية في الحياة السياسية المستمرة والمستقرة قياساً لما هو جاري في القارة الافريقية ومنطقة غرب افريقيا بالذات. وبالرغم من بروز هذا العدد من الاحزاب السياسية في السنغال يعتبر من الخصوصيات واحد المميزات السنغالية وسمة بارزة من السمات الرئيسية هي بالتأكيد كونه مجتمع التعددية، ويعتبر المجتمع السنغالي كغيره من المجتمعات طبقياً، فقد انقسم في الماضي الى عدة طبقات هي (طبقة الاحرار-ثم العبيد

المحررين (الحارطين)–العبيد– واستمرت الطبقية سمة مميزة له في العصر الحديث وتشمل (البرجوازية الكبيرة–البرجوازية الصغيرة–البروليتاريا–الفلاحين–الطلبة وهؤلاء يميلون الجناح الراديكالي، ويمكن ان تقسم الاحزاب السياسية التي مارست العمل السياسي حسب التاريخ منذ سنة ١٩٥٧ الى سنة ٢٠٠٣ كالأتي[٣٠]:

١. الحزب الاشتراكي السنغالي (الحزب الحاكم منذ عام ١٩٦٠ لغاية ١٩٩٨) P.S. عرف الحزب شيحور منذ تأسيسيه في عام ١٩٧٦ بأسم الاتحاد التقدمي السنغالي وعندما انضم الى الدولية الاشتراكية. غير اسمه الى (الحزب الاشتراكي السنغالي) تعدد انتمائته الطبقية مجمع بين البرجوازية الكبيرة والصغيرة، والفلاحين والعمال الى ان اصحاب السلطة في الحزب والمتمثلين في اعضاء المكتب السياسي، ينحصرون في الطبقة البرجوازية، ذات المصالح الاقتصادية الواسعة في الداخل والخارج وقد اخذ الحزب بمبدأ الانفتاح الاقتصادي على الخارج، وخاصة بالنسبة لفرنسا صديقة الحزب الاشتراكي السنغالي وحليفتها ودول اوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية، كما انها تتوخى الاعتدال في تطبيق بعض القوانين الاشتراكية داخل البلاد، والتي من شانها تعطيل الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية والاجنبية.. وبالرغم من تربع الحزب على رأس هرم السلطة السياسية لمدة تزيد على الاربعين عاماً فقد حصلت في الاعوام الخمسة الماضية وفي ظل قيادة عبدو ضيوف بعض الهزات داخل الحزب اوضحتها انتخابات عام ١٩٩٨ حيث خسر الانتخابات عبدو ضيوف نتيجة الصراعات الخفية والعلنية بمرحلة من بعض قدامى قيادات الحزب نتيجة المحاور النيابية والتناقضات وبروز المصالح الشخصية والتنافس وتدهور واستياء شخصية الحزب وغيرها من الامور التي كشفتها انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٨ وفشل عبدو ضيوف وتنحيه عن السلطة.

٢. حزب التجمع الافريقي السنغالي (P.R.A.S.) يتمثل اعضاء الحزب بالدرجة الاولى من المثقفين والطلبة[٣١].. ومكان الكازمنس–وسكرتيره العام الاستاذ عبد اللاي واد–، وان انتماءه الى الطبقة البرجوازية الصغيرة، الى جانب الفلاحين والحزب لا يؤمن بصراع الطبقات ولا يؤيد تأميم وسائل الانتاج ويقتصر على المطالبة بافرقة الوظائف كما انه يعطي الاولوية لخطط التنمية الزراعية كون السنغال مجمع فلاحي

رعوي، ويعتبر حزب التجمع الافريقي السنغالي حزباً اصلاحياً وطبقاً اجتماعياً، ويرجع الاعتدال السياسي، للحزب الى انتمائه الطبقي الذي يجعله اقل ثورية من الاحزاب الاستقلالية الافريقي.. وحزب التجمع الافريقي قد غير اسمه الى الحزب الديمقراطي السنغالي P.D.S. حيث يتزعمه عبد اللاي واد البالغ من العمر ٧٤ عاماً دخل الانتخابات الرئاسية لمرات عديدة دون جدوى الا انه في الانتخابات الأخيرة عام ١٩٩٨ حصل على الأغلبية في الجولة الثانية حيث حصل على ٥٥% من الأصوات بينما حصل خصمه الحزب الاشتراكي السنغالي على ٤٥. وقد وضع برنامج للشؤون الداخلية والخارجية للسنغال حيث اهتم بالتجارة والعلاقات الدولية مع العالم وكان لعلاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية وزيارة الرئيس كلينتون للسنغال الأثر الكبير في التحولات السياسية السنغالية حيث ان داكار بدأت تنظر باتجاه واشنطن ونيويورك أكثر مما كانت عليه في زمن عبدو ضيوف متجه نحو فرنسا[٣٢]..

٣. حزب الاستقلال الإفريقي (P.A.I.) ويتكون أعضاء الحزب من الطلبة والمثقفين والعمال والنقابيين والبرجوازية الصغيرة، وهي تعمل ولا تملك، ويتواجد الحزب في المدن دون الريف، كما ان الحزب ينادي بالغاء الملكية الفردية وتأميم وسائل الانتاج، وباعطاء الاولوية لخطط التنمية للتصنيع ويعتقد الحزب ان مسؤولية التطور الاشتراكي تقع على عاتق طبقة العمال، وان طبقة الفلاحين تكون فقط حليف مناسب لها كما ينادي الحزب بالتعاون مع الدول الاشتراكية الا انه غير تكتيكه وايديولوجيته بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وان التعاون مع المعسكر الرأسمالية تعتبر خيانة عظمى سابقاً، اما الان فاصحبت توجهاته وفق الامر الواقع..

٤. حزب الجبهة الوطنية السنغالية (E.N.S.) يتكون هذا الحزب من عدة فئات هي كبار المزارعين والتجار وبعض زعماء المريدين–وبعض المثقفين المؤمن بفكر الشيخ انتاديوب–سكرتير الحزب–اضافة الى عدد من الفلاحين والعمال، ويركز الحزب اهتمامه في ابراز الشخصية الافريقية الشاملة فهو يشجع افرقة التعليم، العمل على توحيد اللغات الأفريقية واعتبارها اللغة الرسمية، وإنشاء معهد لنشر الثقافة الأفريقية ويميل الحزب الى التعامل والتعاون وبناء جسور الثقة مع الدول الرأسمالية، رغم ادعائه التعاون مع جميع دول العالم، ولعل تجنبه في حينه التعامل مع الدول الاشتراكية

يرجع الى خوفه على مصالحه الاقتصادية الواسعة، والحزب يعتبر نفسه حزباً وطنياً يمينياً، يقترب كثير من الحزب الاشتراكي في إيديولوجياته، إلا انه يرفض كلا من الاشتراكية السنغالية أو الدولية والاشتراكية الماركسية[٣٣]..

هذه لمحة سريعة عن اكبر الأحزاب السياسية في السنغال قبل عام ١٩٧٤ فضلاً الى بعض الأحزاب الصغيرة المتواجدة على الساحة السنغالية إلا إنها غير فعالة وذات تأثير ضعيف على الوضع السياسي الداخلي والخارجي، إما الأحزاب السياسية الحالية والتي بدأت نشاطها وممارستها السياسية والعمل السياسي في السنغال منذ سنة ١٩٧٤ حيث تغير الأوضاع الداخلية والخارجية، وطبيعة الدولة في أفريقيا والأسباب التي شكلت هذه الطبيعة، والإخطار المختلفة والمشكلات الأفريقية وعلاقتها بالخارج، والتنظيم الحزبي هو انعكاس لواقع المجتمع-فالمجتمع السنغالي المتعدد الإيديولوجيات والمختلف الأقطار لمفهوم الديمقراطية والعنف وأسبابه في أفريقيا والمنازعات الداخلية الإقليمية، والعلاقات الخارجية مثل الاتحاد الأوروبي في ضوء معاهدتي (بانزندي ولومي) اللتين تضمان الدول الافريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادي والعلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية وغيرها، كل هذه عوامل داخلية وخارجية دفعت الشعب السنغالي للقيام بتنظيمات حزبية جديدة في ضوء المتغيرات المتسارعة، وقياساً لما تعيشه القارة الافريقية من اوضاع مزرية تعتبر السنغال تنعم بالديمقراطية مما فرض عليه التعددية الحزبية، وبما ان الانسان منذ بدء الخليقة يكون ساعياً في دائرتين هما..

من اجل الخبز يتحرك، حيث ان لقمة العيش مما لها من اهمية في استمرار حياة الفرد والقدرة على الحياة، والاخرين من اجل السلطان ولاشك بأن هذه الدائرة اقوى من الدارئة الاولى، واكثر ضراوة، يشد الناس اليه شداً قوياً. فهو صراع قد يفضي الى البقاء او الفناء، وهذا ما هو موجود بشكل واضح في بعض الدول الافريقية حالياً، وبما ان الديمقراطية والتنظيم الحزبي متلازمان، فلا ديمقراطية بدون احزاب، ولا احزاب بدون ديمقراطية، وللعمل الحزبي الفضل الكبير في ارساء ركائز الديمقراطية، اشبه بما يفعل راس المال من اثر كبير على ممارسة ضغوط قوية وكبيرة على السياسة، فاصحاب رؤوس الاموال اكثر من غيرهم تمتعاً بالحرية، وخاصة في افريقيا حيث الفساد الاداري، والدول المفككة وغياب الدستور والقانون وسيطرة الانظمة الشمولية التي يغلب عليها الطابع العسكري[٣٤]...

فبالوقت الذي يعتبر الحزب الاشتراكي هو الحزب الحكام ويتمتع

بالشرعية وبالرغم من وجود الاحزاب السياسية منذ عام ١٩٦٠ ولغاية ١٩٧٤ يعتبر هو الحزب الوحيد حيث يعتبر حزب الاغلبية منذ عهد سنجور وفي عهد عبدو ضيوف ولم يترك السلطة الا في انتخابات ١٩٩٨ ورغم ان الدستور السنغالي لا يحرم تعدد الاحزاب في البلاد ولا يحدد عددها، حتى تموز عام ١٩٧٤ حين بدأت صحوة المعارضة السياسية والحزبية في البلاد، التي جاءت على اثر قرار العفو عن غالبية المعتقلين السياسيين والذي اصدره سنجور في اذار ١٩٧٤ تم قرار العفو عن القلة الباقية في السجون وذلك في اواخر ايلول عام ١٩٧٦ واعادة الحقوق المدنية والسياسية اليهم، وهنا تعتبر سنة ١٩٧٤ عاماً لميلاد الحزب الديمقراطي السنغالي (P.D.S.) وفي عام ١٩٧٦ (اب ١٩٧٦) عاد الى الحياة السياسية بشكل رسمي حزب الاستقلال الافريقي (P.A.I.).

وفي سنة ١٩٧٨، اعلن الرئيس سنجور قيام حزب رابع واعترافه به وهو الحزب الجمهوري (P.A.I.) وهنا عدد كبير من الاحزاب السياسية الصغيرة الاخرى، فضلاً عن الظاهرة الوثنية، والمنظمات الدينية والمراكز الصوفية والتكايا والزوايا والنقابات التي تضم العمال اليدويين والميكانيكيين والموظفين والعمال الفنيين والطلبة والجمعيات المختلفة، وغالبيتهم من الطبقات الشعبية السنغالية..

فضلاً الى رموز السلطة الدينية والمشايخ الصوفية من التيجانية بالذات (حيث يؤيد المريدون دائماً عبد اللاي واد) ممن يلقبون عادة بالجنرالات المعممة باعتبار ان نفوذهم الفعلي وهيمنتهم على قطاعات عريضة من الشعب تقوي كثيراً نفوذ العسكريين انفسهم بل ويبدو ان القيادات التيجانية قد صوتت لصالح مجموعة مصطفى نياس (قطب التيجانية) التي ذهبت الى حزب عبد اللاي واد بعد الاعادة..

والمتتبع لنشأة الاحزاب السياسية تاريخياً في السنغال يجد عدد كبير من الاحزاب السياسية ولكن منذ عام ١٩٤٨ برزت اربعة احزاب اساسية كما ذكرناه سابقاً وتغيبت الا ان انشقاق بعض الشخصيات القيادية في الحزب الاشتراكي السنغالي الحزب الحاكم حتى عام ١٩٩٨ مثل وزير الخارجية الاسبق دجيبوكا ١٩٩٣ وتأسيسه حزب الاتحاد ومن اجل التجديد والديمقراطية (U.P.R.D.) وكذلك وزير الخارجية الاسبق مصطفى نياس ١٩٩٨ وتأسيس حزب تحالف القوى من اجل تحقيق التقدم (A.F.P.)، وقد شاركا الحزبين الاخيرين في الانتخابات الاخيرة وحصل الاول على نسبة قدرها ٧% والثاني على نسبة قدرها ١٨%، كما ان بقية الاحزاب الصغيرة فقد حصلت على نسبة قدرها ٤% من الاصوات.

جاء عبدو ضيوف على راس السلطة في السنغال كونه نائب رئيس الجمهورية سنجور وامين عام الحزب الاشتراكي عام ١٩٨١ بعد الانتخابات التي خرج من السلطة سنجور وتولى عبدو ضيوف لمدة ١٩ عاماً وهذه الحالة تختلف هما هي عليه دول القارة التي تميزت بطابعها الدكتاتوري والحكم العسكري نتيجة الانقلابات المتلاحقة، بينما في السنغال اعلن الرئيس السنغالي (ليوبولد سنجور) تنازله عن السلطة وطلب اعفاءه عن كرسي رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الى شخص (عبدو ضيوف) الذي تدرب على يده لمدة تزيد على العشرة سنوات في الدولة والحزب الاشتراكي، وتنقل في مراكز سياسية وادارية اثبت خلالها جدية ونشاط اهلته لتسلم السلطة السياسية، حيث عين رئيساً للوزراء ثم نائباً لرئيس الجمهورية ثم رئيساً لها، وقد عرف بتعلقه وايمانه بالمبادئ الديمقراطية التي نادى بها سنجور وكان من التيار الموالي لفرنسا، وكان مثار اعجاب وتقدير سنجور الذي رحل عن السلطة بعد انتخابات عام ١٩٨١ وقد كرس حياته الى القضايا الثقافية والادبية والشعر، ويتصف عبدو ضيوف بطبعه الهادي وعدم ميله الى العنف السياسي، وهذا ما جعل سنجور يرشحه خلفاً له[٣٥]..

ان عبدو ضيوف يعتبر تلميذاً من تلاميذ سنجور وقد تشرب من افكاره السياسية لزمن طويل عن طريق الحزب والدولة وكان يعتبر الرجل الثاني في السنغال كما ان الاتجاهات المعارضة للوحدة الوطنية والقومية والزعامة في ظل الحزب الموحد ان تحولت عن الحزب الموحد الى الحزب الواحد بموجب القانون، وان كانت هناك اربعة احزاب لا يمكن لها ان تنافس الحزب الحاكم، حيث نص دستورها ١٩٦٢ على منع حزب معارض (لحزب الاتحاد التقدمي السنغالي) وعلى انها تتبع نظام الحزب الواحد الذي اعتبر منذ ذلك التاريخ وحتى مؤخراً الضمان الوحيد والاساسي في الاستقرار والاستمرار، والحامي للوحدة الوطنية والقومية المنشودة، حقيقة ان السنغال قد عادت من جديد لتعديل الدستور في ١٧ مايس ١٩٧٦ بحيث جاء محققاً لكثير من امال الشعب باتاحة المجال امام التعددية الحزبية فوافق على تأسيس عدد من الاحزاب السياسية، وقد تم بالفعل السماح بتأسيس حزب يمثل اليمين واخر يمثل اليسار بجانب حزب الاتحاد التقدمي السنغالي-الذي اعتبر يمثل الوسط-والذي لم يعد حزباً اوحد في البلاد، وان كانت السيطرة الفعلية على الحياة السياسية للحزب الحاكم، وان نسبة المشاركة السياسية تعد قليلة نسبياً، والسنغال لا تختار العودة الى الحزب الواحد، ولكن للحزب الواحد المسيطر، والاحزاب السياسية في السنغال يغلب عليها كونها احزاب صفوة، اشبه بالاحزاب الغربية لا تعتمد على الجماهير اشبه ولكنها تعتمد على

الزعامات التقليدية والكارازمية، والحكم الاستعماري من جهة اخرى، حيث تلتقي المصالح المشتركة، وهي تنطبق عليها ما كتبه احد الكتاب الفرنسيين عام ١٩٨٩ (ان الدولة الديمقراطية، انما هي حكومة النخبة..)[٣٦].

والسنغال اهتمت بمشاكلها الاقتصادية، حيث انها لا تختلف عن الدول الافريقية التي تعاني من مشاكلها الاقتصادية، وهذه المشكلة من مشاكل وهموم منظمة الوحدة الافريقية وان الندوة التي اقيمت في داكار بالتعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية واهتم بها السنغال الدولة المضيفة، تحت مظلة المنظمتين الدولتين، عقد بمركز السنغال الدولي للتجارة الخارجية ندوة بعنوان "ملتقى التعاون العربي الافريقي" خلال الفترة من ١٦-٢٠ نيسان ١٩٩٩ وقد ترأس لجلسة الافتتاحية السيد مامادو الامين العام رئيس وزراء السنغال مؤكد فيها دعم وتنشيط التبادل التجاري بين الجانبين العربي والافريقي فيما يتعلق بالتجارة الخارجية العالمية، وهنا يتبين بان قادة المنظمتين لم يتمكنا من تدعيم العلاقات السياسية فقد توجها الى العلاقات التجارية والاقتصادية وقد سعت الحكومة السنغالية نحو تنشيط ودعم ودفع التعاون العربي الإفريقي في كافة المجالات، مشيراً الى أهمية البعد الثقافي وضرورة تنمية الحوار الثقافي بين الشعوب العربية والأفريقية. فضلاً الى العلاقات الزراعية والصناعية وتنمية التجارة التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في مجال إجراءات الإصلاح الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص لكي تتغلب على المشاكل الاقتصادية التي شغلت المنظمات الدولية حيث الديون والأزمات الاقتصادية، مما جعلها تتجاوز مشاكل الصراعات الإيديولوجية لأنهم أيقنوا خطورة القضايا الاقتصادية تحاصرهم-الجفاف-عجز سداد الديون-مشكلة التصحر-المجاعة-الفيضانات-الايدز-الفقر-كل هذه التحديات وغيرها. تفرض على الأفارقة التعاون والتقارب وحل مشاكلهم بانفسهم ويجب ان تتضامن الدول الأفريقية من اجل توفير سبل العيش لشعوبها بشكل افضل في اطار الاقتصاد العالمي المضطرب، كما ان تدعيم الوحدة العربية الافريقية والتعاون الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فالسنغال اسهم في دفع الجهود الرامية لاقامة مؤتمر اقتصادي لمنظمة الوحدة الأفريقية، يحدد ملامح الاستراتيجية التي تنتهجها أفريقيا من اجل التصدي لكافة هذه المشاكل. ان السنغال بقيادة عبدو ضيوف خلال فترة حكمه اهتمت بالقضايا الاقتصادية إضافة الى القضايا الدولية والأفريقية. كما ان السنغال تمكنت من حل مشكلتها مع جارتها موريتانيا عام ١٩٨٩ دون الخوض في حرب مدمرة واستمعت الى صوت الحق وعن طريق الوسطاء تجاوزت تلك الأزمة

وأعيدت المياه الى مجاريها بالرغم من وجود لاجئين من البلدين في كل من الدولتين (السنغال-موريتانيا) كما ان الشيخ عبد اللاي واد رئيس الجمهورية الحالي والذي جاء الى السلطة بعد عبدو ضيوف بعد انتخابات عام ١٩٩٨ تمكن من إقامة علاقات ودية مع الكثير من الدول المجاورة والمغرب واستقطب الكثير من رؤوس الأموال لغرض استثمارها والتعاون مع دول وشركات من اجل إقامة مشاريع استثمار في مجال الصناعة والزراعة والبنوك وغيرها. واهتم بقضية الشرق الأوسط، وان السنغال لها باع طويل في السياسة الافريقية حيث ترأس منظمة الوحدة الافريقية وله علاقات مع الدول العربية، وموقف السنغال من الحرب العراقية الايرانية موقف ايجابي وحاول التوسط في ايقاف الحرب كما ان السنغال من الدول ذات الاهمية في المؤتمر الاسلامي. (منظمة المؤتمر الاسلامي) ويعتبر القضية الفلسطينية مصدر قلق للسنغال. وكذلك التغلغل الصهيوني في القارة الافريقية. واكد على ضرورة تطبيق القرارات الدولية بهذا الخصوص. كما يؤكد في الكثير من المحافل الدولية على ضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة وخاصة القدس الشريف، كما ان السنغال كونها رئيس لجنة الامم المتحدة لممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني والعلاقات السنغالية الفرنسية وعلاقة عبدو ضيوف مع فرنسا فقد كان يزور فرنسا باستمرار من اجل التشاور والتفاهم بخصوص العديد من القضايا الاسلامية والافريقية والاعداد لمؤتمر موسع لمدة ثلاثة ايام يضم اكثر من ٣٦ دولة وحكومة لمناقشة دور السنغال ضد التمييز والفصل العنصري. وقد وجهت الدعوة الى ثمانية دول افريقية من دول المواجهة او شبه المواجهة مع نظام بريتوريا العنصري. كما اهتم عبدو ضيوف بالعلاقات الدولية وركز على الوفاق العربي الافريقي عبر رئاسته منظمة الوحدة الافريقية، من جملتها المحادثات التي دارت بينه وبين الشاذلي القليبي (امين عام جامعة الدول العربية) تناولت وضع خطط وبرامج عربية افريقية جديدة لمواجهة التغلغل الاسرائيلي في القارة الافريقية، واحتمال اعادة العلاقات الدبلوماسية من قبل الدول العربية مع الكيان الصهيوني التي قطعت عام ١٩٧٣.. كما اقترح الرئيس السنغالي مشروع صندوق اسلامي خاص للثقافة والاعلام اثناء افتتاح اللجنة الاسلامية الدائمة للاعلام والشؤون الثقافية والتأكيد على ضرورة تنشيط الدول الاسلامية والمنظمات والجمعيات الاسلامية الدولية وما بين جمع الشمل وعدم بعثرة الجهود الاسلامية[٣٧]..

كل هذا يأتي نتيجة لحرية الرأي والتمتع بالديمقراطية ودولة المؤسسات التي يحكمها دستور محترم وقانون فوق السلطة عموماً فان السنغال يتمتع باجواء تختلف عن

الكثير من الدول الافريقية لاسباب سبق ذكرها وهذا يؤكده انتقال السلطة من الحزب الاشتراكي بقيادة عبدو ضيوف الى الحزب الديمقراطي السنغالي برئاسة الشيخ عبد اللاي واد ذو الاتجاه المخالف للرئيس السابق عبدو ضيوف فهذا يتجه نحو فرنسا والاول متجه نحو امريكا وان زيارة الرئيس الامريكي للسنغال عام ١٩٩٨ فقد فقدت فرنسا حليف وصديق ومؤيد برحيل عبدو ضيوف عن السلطة ومجيء عبد اللاي واد الحليف للامريكان. وتعد زيارة الرئيس الامريكي كلينتون للسنغال بمثابة رسالة موجهة لفرنسا وبمضمونها ان عهد مناطق النفوذ قد ولى. الا ان فرنسا لها جذور قوية في القارة الافريقية لا يمكن للولايات المتحدة الامريكية منافستها فيها حيث العلاقات الثقافية واللغة المشتركة وهي اللغة الرسمية والسائدة في السنغال ومنطقة غرب افريقيا، والمؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية والقمم الفرنكفوافريقية، والفرانكوفونية، والعلاقات في مجالات التخابر الخارجي اضافة الى الظروف الدولية والمتغيرات بما يسمى بالنظام الدولي الجديد ثم الاسلام السياسي والاوضاع الداخلية والاقليمية والدولية وغيرها.

المبحث الرابع
انتقال السلطة والتعددية السياسية في السنغال:

انصب هذا المبحث على الانتخابات الاخيرة وعملية انتقال السلطة بشكل سلمي الى الحزب الديمقراطي السنغالي بقيادة عبد اللاي واد، وهذا ما بين دور التعددية الحزبية والمشاركة السياسية في السنغال بالرغم من وجود عدة مجموعات اثنية، وفيها من التناقضات، فقدت شهدت السنغال يوم ٢٧ شباط ٢٠٠٠ الجولة الاولى لاخطر انتخابات رئاسية شهدتها السنغال في عهد عبدو ضيوف خلال الاعوام ٨٣، ٨٨، ٩٣، ٩٨ (حيث كانت فترة الرئاسة لمدة خمسة سنوات فقط واصبحت منذ الانتخابات الاخيرة ٧ سنوات) وهذه الانتخابات ذات اهمية خاصة لمجموعة عوامل منها:

- انها انتخابات اعطت السنغال القدرة على التعامل مع كافة المعطيات الجديدة بعد ان جاءت طبقة سياسية جديدة في مطلع الالفية الثالثة حيث فاز الحزب الديمقراطي السنغالي .P.D.S برئاسة المحامي الشيخ عبد اللاي واد البالغ من العمر ٧٤ سنة خاض الانتخابات فيها اربعة مرات.
- انها انتخابات الاولى التي انبرت فيها سفارات قيمة التغير (Alternate) والتجديد (Renovation) بعد مرور ١٩ عام من قيادة عبدو ضيوف للحزب الاشتراكي السنغالي والدولة و٤٠ عاماً من انفراد

الحزب بالسلطة منذ الاستقلال عام ١٩٦٠.

- تعتبر الانتخابات اول مرة يتعرض فيها الرئيس عبدو ضيوف لمنافسة شديدة من قبل مرشحين من خيرة الشخصيات السياسية والمفكرين والحزبين والمستقلين في السنغال ولكل منهم مؤيدوه.
- اول انتخابات يحدث فيها الاعادة وحدوث جولة ثانية وهذا خلافاً لما هو متعارف عليه في المرات السابقة، حيث ان الرئيس يحقق فوزاً مريحاً من اول جولة انتخابية.
- ان انتخابات عام ١٩٩٨ تمت في ظل قانون انتخابي متطور ومتقدم للغاية ارسى قواعد واليات موضوعية لضمان سلامة وحياد العملية الانتخابية ومن اهم هذه الاجهزة هي (جهاز ONEL) وهو مختصر لاسم (Observation National des Election) وهي بمثابة هيمنة رسمية قومية لمراقبة الانتخابات ويرأسها الجنرال ماماونتيانج رئيس مكافحة التجسس السابق في الجيش السنغالي وتضم ٩ أعضاء، اضافة الى منظمة الـ Front pour La Regulariteetla (FRTE) Transparence des Election وهي منظمة رسمية تضم ١٩ عضواً ممثلين لكافة الأحزاب السنغالية، وهدفها التأكيد على سلامة العملية الانتخابية وإدانة الممارسات المعارضة لحسن التنظيم وعملية الاقتراع العام. إضافة الى قانون الانتخابات الجديد الذي خفض سن الناخبين الـ١٨ عاماً بدلاً من ٢١ عاماً، وهو ما أفسح مجالاً اكبر لمشاركة الشباب.

ومن أكثر العوامل إثارة في هذه الانتخابات هو إنها تعرضت بصورة ملحة للمستقبل السياسي للحزب الاشتراكي السنغالي ورئيسه عبدو ضيوف، كما ان إصرار عبدو ضيوف لخوض الانتخابات بالرغم من النصائح التي قدمت له من الحزب ومطالبة الجماهير بصراحة التخلي عن السلطة إلا انه رشح نفسه منافساً لسبعة مرشحين، حيث ان الدستور والقانون يعطيه حق الترشيح ولا يوجد نص قانوني يمنعه من ذلك، واعلن انه لن يرشح مستقبلاً وهذه الدورة الاخيرة. وانه يجد في نفسه القدرة على العطاء الا ان احزاب المعارضة بتأثيرات داخلية وخارجية الولايات المتحدة بالذات تحرض المعارضة على التمسك بالتغيير. وطرحت في مواجهته ضرورة تعاقب السلطة وتجديد الدماء للحياة السياسية. كما افرزت هذه الانتخابات تساؤلات كثيرة وجادة حول مستقبل الحزب الاشتراكي السنغالي، الذي ظل مرتبعاً ومحتكراً السلطة اكثر من اربعين عاماً من عهد سنجور ثم عبدو ضيوف، حيث ان الاعوام الخمس

الاخيرة اظهرت بعض الصراعات الخفية والعلنية بداخله من بعض قدامى قيادات الحزب ولقيام مجموعة محاور بداخله تتبادل المواقع فيما بينها من خلال الاعوام الاخيرة، وذلك نتيجة ضيق واستياء بعض قيادات الحزب من الثقة المفرطة التي اولاها الرئيس ضيوف لشخص عثمان تانور نانج- وزير شؤون رئاسة الجمهورية ومدير مكتب الرئيس ضيوف سابقاً. وتعيينه في اعلى مناصب الحزب (منصب السكرتير العام) متخطياً الكثير من قادة الحزب ممن يعتقدون باحقيتهم بالمنصب كما تراودهم بعض الاحقاد وازاء كفاءة واقتدار نبانج. رغم قصر فترة توليه مهام سلطته في ادارة معركة الانتخابات التشريعية الاخيرة لعام ١٩٩٨ وفي استقطاب بعض شخصيات من خارج الحزب الاشتراكي وضمها للحزب وقد كان هذا السبب وراء خروج وانشقاق كل من وزير الخارجية الاسبق وجيبوكا من الوزارة عام ١٩٩٣ ومصطفى نياس وزير الخارجية ترك منصبه عام ١٩٩٨ وكان كل منهما قد شكل حزب مستقل عن الحزب الاشتراكي حيث انشا الاول حزب (الاتحاد من اجل التجديد والديمقراطية (UPRD) وانشأ نياس حزب التحالف القوى من اجل تحقيق التقدم (AFP) وجرت الانتخابات بين سبعة مرشحين وكلها شخصيات ذات وزن لا تنقصها الكاريزما اللازمة لجذب الثقة وتقدير الناخبين وكان من بينهم عبد الله بانشيلي الوزير السابق والسيد ايادير مثام الوزير السابق، ولابندنج سافاني والثلاثة من اقطاب اليسار. وكذلك وزيري الخارجية الاسبقين مصطفى نياس ووجيبوكا وكان من اخطر المرشحين واحدثهم عهداً بانتخابات الرئاسية، لكن اخطر المرشحين هو المحامي الشيخ عبد اللاي واد، وكان قد خاض اربعة انتخابات من قبل وفشل فيها جميعاً كما استقطب حزبه الشباب، ويسيطر على كافة المدن الشمالية وتوجهات حزبية ليبرالية، حصل في الانتخابات ما بين ٢٨% الى ٣٣% من مجموع الناخبين وظل في المعارضة الا ان ضيوف قبل طواعية الشراكة بوزارتين في منصب نائب رئيس الوزراء لضمان تحقيق السلام الاجتماعي على اساس حزب الاغلبية للحزب الاشتراكي راس على اساس حكومة ائتلافية (كما كان يطلب به واد) ومنذ دخول واد الوزارة فقد ساد الاحترام والتعاون المتبادل بين الرئيس ضيوف وواد (خصمه السياسي) مما اعطى احدهما للأخر شرعية متبادلة في تحديد ارضيته السياسية ودون السماح لاي طرف من اطراف سياسية اخرى بالنفاذ اليها[٣٨].

وقد اجريت الانتخابات ٢٧ شباط ٢٠٠٠ واشترك فيها ٥٧% من الناخبين البالغين ٢,٦ مليون ناخباً. في جو يسوده الهدوء والجدية والنزاهة والشعور بالمسؤولية من قبل كافة الاطراف وبدون اية حوادث

عنف تذكر يدلل على مدى الالتزام والديمقراطية، جاءت نتائج الانتخابات بان حصل عبدو ضيوف علي ٤١,٦٤% من الاصوات ومنافسه عبد اللاي واد ٣٠,٩٦% بينما حصل مصطفى نياس ١٨% ووجيبوكا ٧% وبقية الاحزاب الصغيرة الاخرى ٤% وهنا لم يحصل أي من المشرحين الرئيس الاربعة على الاغلبية المطلقة مما استدعى اجراء جولة ثانية تحت يوم ١٩ اذار ٢٠٠٠ ومن يريد تحليل نتائج الانتخابات في جولتها الاولى يتبين لها ما يلي:

- انخفاض نسبة المشتركين قياساً الى الانتخابات السابقة حيث كانت تسجل بين ٦٢% و٧٨% وهذا يعود الى اسباب كثيرة منها داخلية واخرى خارجية.
- تأكيد ظاهرة الاستقطاب بين قوتين رئيسيتين هي (الحزب الاشتراكي السنغالي) و(الحزب الديمقراطي السنغالي) وتبين بان المنتخبين يهتمون بالشخصية وليس على برامج حزبية.
- أكدت صحة التوقعات الأولية بان ضيوف ستفرض عليه-ولأول مرة جولة إعادة-وجولة غير مضمونة الناتج لتزايد احتمال هزيمته إمام الشيخ عبد اللاي واد لأسباب كثيرة.
- إما بالنسبة للشيخ عبد اللاي واد فقد أوضحت النتائج الأولية ثبات جمهوره في حدود لنسبة تحقق خلال الجولة الأولى (حيث كانت تتراوح بين ٣٣% و٢٨%) وهي تؤكد كونه القوة الثانية في البلاد إلا إنها غير كافية لتمكينه من الوصول للسلطة منفرداً إلا إذا أجرى بعض التحالفات التكتيكية مع الأحزاب الأخرى في الجولة الثانية وفعلاً حدث ذلك.
- رغم قلة النسبة التي جعل عليها كل من المشرحين التالف (مصطفى نياس) و(وجيبوكا) إلا ان النتيجة تعتبر انتصاراً نسبياً لكليهما نظراً لحداثة حزب كل منها، واعتقد شخصياً ان كل من وجيبوكا ونياس لم يكن يطمعان بالسلطة والفوز في هذه الانتخابات بقدر ما كان يحرصان عليه من تأكيد تواجدهما على الساحة وتأكيد نفوذهما وعلاقتهما على الصعيد الداخلي والاستعداد لانتخابات قادمة إضافة الى علاقتهما الخارجة لانهما شغلا وزارة الخارجية فترة من الزمن، والحزبان الرئيسيان يعملان على استقطابها إلا إنهما لا يريدان النجاح لعبدو ضيوف فقد توجها الى الشيخ واد وتحالفا معه وكانت النتيجة لصالح عبد اللاي واد. وهنا ظهرت مجموعة من الافتراضات التي كانت سائدة أو متوقعة ومنها:

- ان يقتنع عبدو ضيوف بملائمة نتيجة طواعية عند خوض الجولة الثانية-على نحو

ما طالب به بالفعل خصومة السياسيين-حصراً على صورته وعدم الإساءة لدى جمهور شعبه، وهذا ما يقدم خدمة كبيرة للشيخ عبد اللاي واد مما جعله يحصل على ٥٥% من الأصوات مقابل ٤٥% للرئيس عبدو ضيوف، وكانت مفاجأة كاملة لإتباع واد نفسه.

- فشل حملة ضيوف الانتخابية التي تركزت على تخويف الناخبين من تعاملهم مع المجهول القادم في حالة فوز عبد اللاي واد.
- اخفاقه في توقعاته بالنسبة الى اصوات الاغلبية، ونجاح المعارضة في النفاذ الى الريف الذي كان مغلق بالنسبة الى الحزب الاشتراكي والكثير من المدن الكبرى.
- عدم حصول عبدو ضيوف التأييد المسبق المعتاد الذي كان يحصل سابقاً من قبل رموز السلطة الدينية ومشايخ الطرق الصوفية.
- تجسيده لروح النضال بعد ان ثابر عبر انتخابات رئاسية سابقة على خوض المعارك الانتخابية ورغم عدم توفيقه وكبر السن عبد اللاي واد البالغ ٧٤ والناخبين غير حريصين للادلاء بأصواتهم لكبار السن وخاصة الشباب، ويعتبر نجاحه كذلك في استقطاب اصوات الشباب بالذات حيث يعولون عليه كثيراً في محاربة البطالة.
- كما انه استطاع ان يثبت بقائه كقوة سياسية رئيسية ثانية في البلاد.
- حصوله على وعد صريح من كل من نياس ودجيبوكا بمساندته في الجولة الثانية (وهو ما لم يستطع عبدو ضيوف من تحقيقه رغم ان كليهما ترعرعا في احضان الحزب الاشتراكي) اضافة الى استقطاع اصوات ما يسمى باليسار باحزابه الثلاثة رغم تناقضها معه.
- استطاع بذكاء ان يستفيد ويسخر كل الامور لصالحه وان يشغل المتغيرات المحلية والدولية التي اولت استجابة السنغاليين لشعارات التجديد والتغيير الذي تبناها واد (رغم من معرفة الشعب السنغالي بمحافظته، وان الشعارات المطروحة هي لنسب جديدة سبق وان طرحت في جميع الانتخابات السابقة)، كما ان واد استفاد من تزايد ضعف الحزب الاشتراكي نتيجة انهاك السلطة عبر ٤٠ عاماً من الاحتكار واستغلال السلطة.
- ان الصراع بين الدول الكبرى (الاستعمارية) من اجل السيطرة والهيمنة كلا بطريقته

الخاصة لعب دوراً كبيراً في الانظمة السياسية ومن جملتها السنغال، فقد عملت السياسة الامريكية في افريقيا، حيث ان مصلحتها اساساً اقتصادي تتوجه نحو الاسواق الافريقية باعتبارها ناشئة وبكر، وبنفس الوقت تردك ان مصالحها في القارة ليست طويلة المدى وغير متواصلة، اما بخصوص فض المنازعات الافريقية، لا تريد الولايات المتحدة ان تدخل في المنطقة الخطرة في القارة لانها لا تريد التدخل بقدر ما تريد الحفاظ على ارواح المواطنين الامريكيين، كما ان المصالح الفرنسية في القارة موزعة اقتصادياً وثقافياً واستراتيجياً ودبلوماسياً، وهناك آليات بدون قواعد عسكرية في عام ١٩٦٠ تزيد على المائة قاعدة عسكرية في القارة الافريقية والسنغال تعتبر اهم مركز للادارة الفرنسية الا ان ارتفاع التكلفة والتطور التكنولوجي في الوسائل العسكرية وتطور الانظمة الافريقية ذاتها، دفع فرنسا الى تصفية هذه القواعد، وهي وصلت الى ٦ قواعد فقط فضلاً الى اقامة اكاديمية عسكرية في السنغال. ووقعت اتفاقيات الدفاع العسكري والتعاون والمعونة الفنية، كل هذه اثرت على التعددية السياسية والحزبية في السنغال[٣٩].

الخاتمة

من كل ما تقدم في متن البحث يظهر لنا بشكل واضح ما وصلت اليه التعددية الحزبية والمشاركة السياسية في هذا البلد الافريقي فقد حقق مجموعة انجازات سياسية هامة اكدت عمق وسلامة التجربة الديمقراطية في السنغال باعتبارها من اعرق الديمقراطيات في القارة بحيث اصبحت مثلاً يحتذى به، كما انها احدثت تغييراً جذرياً في التركيبة السياسية وتغيير سلمي في السلطة، وانهت احتكار السلطة لنظام الحزب الواحد الذي استمر ما يقارب من ٤٠ عاماً منهية حالة الجمود النسبي الذي عرفت به الحياة السياسية في السنغال كما تم تفضيل النظام التعددي في اطار سلمي مجنباً السنغال مخافة تعرضها لانقلاب عسكري جديد على ضوء ما حدث في ساحل العاج في ١٥ كانون الاول ١٩٩٩، وفعلاً فقد هدد به واد في بداية المعركة الانتخابية من اللجوء الى الجيش اذا لم ينته نظام الرئيس عبدو ضيوف.

كما ان العملية الانتخابية والحرية في الانتخابات افرزت حالة صحية للمستقبل هي ان صعوبة الانفراد بالسلطة من قبل أي حزب سياسي في السنغال اصبحت صعوبة الحصول على الاغلبية المطلقة. ويرجح قيام حكومات ائتلافية مما يساعد على تقاسم السلطة، وهذا يساعد على ضمان تحقيق الاستقرار

السياسي والسلم الاجتماعي، وارضاء زعامة الصفوة الافريقية في اقتسام السلطة الى تعتبر من مخلفات الماضي خلال الحقبة الاستعمارية وليس من المستبعد ان تتمتع السنغال مستقبلاً قيام صيغة التعايش بين رئيس الدولة ينتمي الى حزب فاز بالانتخابات ورئيس وزراء ينتمي الى الحزب المعارض على الطريقة الفرنسية المألوفة منذ عام ١٩٨١. كما ان نتائج الانتخابات الاخيرة فرضت على كافة اطراف المعادلة السياسية بالسنغال حتمية التجديد للمسرح السياسي بكل مكوناته وخاصة لدى نمطية الرئيسين حيث، يتعين على الحزب الاشتراكي ان يستفيد من كافة الاخطاء وان يقيم الدرس والنكسة التي مر بها، الانشقاقات ولمنع المزيد منها وتشرذم الحزب وانقسامه واستعادة قوته وقاعدته الانتخابية، ولمرحلة ما بعد عبدو ضيوف بكل ثقله المحلي والاقليمي والدولي مما يجعل الحزب في مشكلة وقتية لحين تهيأة خليفة له ووضع برنامج جديد وتبريز الاولويات وتوزيع القيادية، وتحجيم التشاجر المتعطشة للسلطة مثل (عثمان تانورنيايج-السكرتير العام للحزب) الذي يمثل كل الانقسامات التي شهدها الحزب. كما يمكن ان تكون نفس المشكلة بالنسبة الى الحزب الديمقراطي السنغالي الذي يرأسه الشيخ عبد اللاي واد (٧٤) عاماً سيلاقي نفس المشكلة وهي تهيأة خليفة من العناصر الشابة التي لها القدرة على قيادة الحزب والدولة التي يرأسها حالياً عبد اللاي واد ولديه القدرة على مواصلة العطاء، خاصة وان الرئيس اعلن ربما انه غير قادر على اكمال فترته (ولايته الدستورية)، وقد يتنحى لغيره من القيادات الشابة، وربما تكون هذه الانتخابات سبب في تقليص مدة الرئاسة الى خمس سنوات بدلاً من سبعة دستورياً وقصر حق الترشيح لرئاسة الجمهورية لفترتين على الاكثر واجراء تعديلات هيكلية بالنسبة لمجلس النواب والشيوخ وتعديل سلطاتهما الدستورية، وهنا فقد انكسرت الجرة على راس عبدو ضيوف حيث خسر الانتخابات وجاء الى السلطة بدلاً منه عبد اللاي واد الذي ينتظر ان تكون توجهاته اكثر اقتراباً من الخط الامريكي عما كان عليه الحال في زمن الرئيس ضيوف-الذي يعتبر صديقاً حميماً لفرنسا كما يساعد على ترجيح تحالف واد مع مصطفى نياس مما سيزيد من تطلعات الولايات المتحدة لتحقيق مزيد من التغلغل في معاقل النفوذ الفرنسي في الجنوب من الصحراء ومما يعيد الى الاذهان جولة الرئيس الامريكي كلينتون في آذار من عام ١٩٩٨ التي كانت السنغال هي الدولة الفرانكوفونية الوحيدة ضمن ٦ دول انجلوفونية شملتها الزيارة.

ومن خلال الدراسة والتحليل نجد انعكاسات نتائج هذه الانتخابات على الصعيدين المحلي والاقليمي

والدولي كثيرة جداً فنشير على وجه الخصوص الى:

١. انها اكدت مصداقية السنغال كأعرق دولة ديمقراطية في القارة الافريقية.

٢. قدمت نموذجاً مثالياً يحتذى به سواء من حيث الحرية والنزاهة والموضوعية.

٣. اوضحت نكران الذات بالنسبة للتمسك بالسلطة وكذلك الالتزام والحرية لجميع المرشحين ورد الفعل العقلاني الذي اظهره الرئيس ضيوف في اعقاب ظهور النتائج، حيث كان اول المهنئين لخصمه الشيخ عبد اللاي واد متمنياً له النجاح والتوفيق في مهام منصبه.

٤. اكد الرئيس ضيوف بعمله وايجابيته وحياده حرصة على تحقيق نزاهة الانتخابات مكذباً ادعاءات عبد اللاي واد في تزوير الانتخابات السابقة، مما كان يدفعه الى استعمال العنف، التي افقدته بعض الشعبية اللازمة.

٥. كانت تثير اعمال العنف في الماضي مخاوف البعض من احتمالات تولي الرئيس واد السلطة.

٦. ان اختفاء الرئيس عبدو ضيوف عن المسرح السياسي افقد فرنسا حليفاً تاريخياً وصديقاً لا يعوض، وظهور عبد اللاي واد حليف الولايات المتحدة الامريكية حيث بدأ يستقطب الاموال الامريكية والشركات متعددة الجنسيات وغيرها. وفقدان فرنسا لاصدقائها زعماء ورؤساء في القارة الافريقية: هابياريمانا (رواندا) يوافيه (ساحل العاج) وموبوتو (زائير) وهذا يفقد فرنسا نفوذها في القارة.

٧. ان القيادات الدينية ذات النفوذ والفاعلية في تصديها للاستعمار الفرنسي، ودافعوا عن الهوية الاسلامية في السنغال مثل (جماعة عباد الرحمن-جمعية النهضة الاسلامية-الاتحاد القومي الاسلامي) واغلبها تطالب باعتبار دين الدولة الرسمي الاسلام في السنغال، وتعارض سياسة الدولة بشكل علماني. كما ان القيادات والتيارات ذات القاعدة الكبيرة هي غير فعالة في فرض اهدافها..كما ان احزاب المعارضة هي احزاب صغيرة وغير مؤثرة باستثناء الحزبين الرئيسيين الحزب الاشتراكي والحزب الديمقراطي السنغالي والحزب الذي يقوده نيديان سي حزب التضامن الاسلامي في السنغال اضافة الى بقية المنظمات الاسلامية (الجمعية الثقافية الاسلامية-في مدينة سانت لويس عام ١٩٣٠). والتي تعتبر منظمة اسلامية-وجمعية تأخي المسلم الصالح ١٩٣٧-الاتحاد الثقافي الاسلامي في السنغال عام ١٩٦٢ وتضم اكثر مكن ٣٢ جمعية اسلامية-الى جانب ذلك هناك

تيارات واحزاب وجمعيات مسيحية متعددة (المجموعات المسيحية الجديدة-والمدارس الاكليريكية لتلقي الدعوات الكهنوتية-وراهبات محلية للنساء-اخوات قلب مريم المقدس-واخوان يوسف المقدس..

وبالرغم من كل هذه الامور المتشابكة والدقيقة هناك الحوار والتكاتف بين المسلمين-المسيحيين وهو حوار حقيقي اعمق من اللقاءات العفوية التي تفرضها الظروف واحداث الحياة اليومية، حوار ولد من الرغبة في أغناء التعاون اليومي، على مستوى الايمان، مما ساو بين المسلمين والمسيحيين في السنغال تعايش سلمي دام طيلة الفترة، ان من طبيعة السنغالي الاهتمام بعدم الاصطدام بأي من الأحزاب وعدم التدخل في شؤون غيره الشخصية، واخيراً ان علمانية دولة السنغال، تضمن وحدة وفعالية التربية الوطنية لاغناء المساهمات المختلفة.. كما ان الأهداف الطارئة مثل إحداث رجال الأمن التي نجم عنها تمرد رجال الأمن، مما جعل رئيس الجمهورية يستعين برجال الدرك للحفاظ على الأمن، على اثر قرار عدلي (بالسجن لمدة سنتين مع غرامة ١٢٠ إلف فرنك بحق اثنين من رجال الأمن)، بعدما عذبا احد المساجين السنغاليين، والذي يبلغ عددهم ٦ الآلاف و٢٦٠ مئتان وستون شرطياً-وطلبت منهم تسليم اسلحتهم فوراً والامتناع عن ارتداء الزي الرسمي والبقاء في منازلهم حتى اشعار اخر-الا ان الفرار لم يحسم الموقف مما جعل المصادمات بين الامن والدرك-كما عزل وزير الداخلية-وبقية السنغال بدون شرطة-وكانت هذه الاحداث بدوافع سياسية لغرض اظهار عبدو ضيوف عاجزاً عن التمسك بزمام الامور. في الوقت الذي يقصد فيه فقدان السيطرة على اجهزة الحزب الذي اوصلته الى الحكم.. ولكن عبدو ضيوف رد بعنف وبسرعة ليقطع الطريق على هذه المحاولات بشكل جذري، والظهور بمظهر تطوير الديمقراطية في المستقبل، كما انه فتح الباب على مصراعيه لتأسيس الاحزاب دون قيد او شرط، ويجدد شعبية الرئيس الذي كرس تجربته الديمقراطية، كذلك الصراع السنغالي الموريتاني وصل الى درجة الحرب بين البلدين وبحكمة وباسطة وتسامح وتنازل كل من الطرفين تمكن من احتواء الازمة وادراتها بشكل ذكي والتغلب على الاوضاع اضافة الى العديد من الازمات في ميدان التنمية السياسية ومن اهمها ازمة الديمقراطية، ازمة الشرعية السياسية، ازمة الاستقرار السياسي ازمة الاندماج الوطني والسياسي وترتبط كل هذه الازمات ببعضها البعض، كما ترتبط بالازمات التنموية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعاني منها هذه الدول ويعبر هذا الارتباط عن طبيعة العملية التنموية باعتبارها عملية كلية شاملة متعددة الابعاد واساسها التفاعل

الديناميكي المستمر بين ابعادها المتنوعة..

ان كل هذا يرجع الى النظام السياسي والمؤسسات الدستورية والديمقراطية وسيادة القانون والحرية التي يتمتع بها العشب السنغالي، اضافة الى القواعد السياسية ومنطق النضال على كافة المستويات يستوجب على كل شخص او زعيم منتخب ان يظهر شجاعته وجسارته بشكل واضح اكثر من أي وقت مضى وان يتقبل المخاطرة السياسية والابتعاد عن الفكر المصلحي..

كما ان الصراعات المحلية، وضعف الحكومات المحلية، ووجود عناصر الجيش المتخلفة والفاسدة التي رأت في اراقة الدماء في الكثير من الدول الافريقية هو الطريق لضمان الهيمنة على البلاد في المنطقة، وعلى طرق المواصلات وانسياب ثروات البلاد والموارد الاولية والتجارة- والمرتزقة الذين يعيشون على اسباب الدمار والخراب في دول القارة وربما يستفيدون شخصياً من تصدير وتوريد السلاح ومستلزمات الحرب لهذه الدول، ويمكن لهذه البرامج التسليحية ان تحبط من جهود السلام في مناطق النزاع، ولو القينا نظرة سريعة الى جداول اعداد اللاجئين في الدول الافريقية لتبين لنا ان عدد اللاجئين من السنغاليين غينيا بيساو ٦,٢٠٠ شخص فقط ومنها من موريتانيا ٢٠ الف لاجئ قياساً للدول الافريقية التي تعتبر اقل دولة في المشاكل واكثر دولة مستقرة، والسنغال حريصة على تسوية النزاعات ويجب تحقيقها مثل التنمية الاقتصادية، كما انها اقل مديونية من بقية دول القارة ولها مستقبل اقتصادي ذو نمو يزيد على ٤% كما انها تعمل على زيادة البعثات التعليمية وتركز على العلم لكي يسهم في وحدة السنغال بالمنطقة لان هذه الدول تحتاج الى خبرات وكوادر متخصصة في الاقتصاد والقانون والادارة والمالية وغيرها. وهذه التقنيات ستكون خير سفير للسنغال في تلك المناطق، ومن اجل ضمان وجود دور بارز ومؤثر للسنغال في المنطقة واستمرار اعتماد دول المنطقة على الولايات المتحدة الامريكية فقد كانت لزيارة الرئيس الامريكي والدعم والمساعدات والاتفاقية الاثر في ذلك، عموماً فان السنغال بالمقاييس الدقيقة وبالنسبة للدول الافريقية تعتبر قلعة مهمة للتجربة الديمقراطية الرائدة ولما تحقق في السنغال تصعب تحقيقه بالوقت الحاضر في الدول المجاورة للسنغال.

(*) والجدير بالذكر ان السنغال حصلت على استقلالها عام ١٩٦٠ بقيادة سنغور ونالت عضوية الامم المتحدة بنفس العام..

(**) كما كان اول رئيس للجمهورية بعد استقلالها من فرنسا هو ليوبولدسيدار سنغور الذي ولد عام ١٩٠٦ والذي يعتبر من حكماء القارة الافريقية وشعرائها وادبائها والشخصيات السياسية المرموقة فيها، حيث قاد حركة النضال حتى الاستقلال، ثم تنحى عن الحكم عام ١٩٨١ الى عبدوضيوف، وانصرف الى قضايا

الزنوج وافريقيا، وتوفي عام ٢٠٠١ بعد حياة دامت ٩٥ عاماً، توفي بتاريخ ٢٠ كانون الاول ٢٠٠١.

[1] محمد عبد الرحمن، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٠ نيسان، ٢٠٠٠، ص١٢٣.

[2] الشيماء علي عبد العزيز، السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٣٣، تموز، ١٩٩٨، ص١٩٤.

[3] جريدة القبس، حملة قومية لجعل اللغة العربية اللغة الرسمية في السنغال"، العدد ٤٦٤٦ في ١٩ نيسان ١٩٨٥، لمزيد من التفاصيل انظر ايضاً:

The Political Kingdom in Uganda Princeton: Princeton University Press 1961, pp.4-20.

[4] مجلة افريقيا المعاصرة الفرنسية، المسيحية والاسلام في السنغال،العدد١٢٥، لسنة ١٩٨٣،ترجمة الهادي صالح، ص٢-٣.

(*) شغل سنغور مؤسس جمهورية السنغال العديد من الوظائف بدأها كمدرس في فرنسا. ثم ضابطاً في الجيش الفرنسي، ثم اسر لدى الالمان في الحرب العالمية الثانية، وفي سنة ١٩٤٣ استردت حكومة الجنرال ديجول المؤقتة السلطة على افريقيا الغربية الفرنسية، والعن الجنرال ديجول تقديره للدور الكبير الذي لعبه الافريقيون لاحراز النصر. ديانته المسيحية، وثقافته الفرنسية، وهو من اقلية اثنية هي "السرر" فعلاقته مع الاسلام والاحزاب السياسية تهدف له الوصول الى السلطة وحكم البلاد فترة تزيد على العشرة سنوات. وقد الف العديد من القصائد عن افريقيا والرجل الاسود.

[5] المصدر نفسه، ص٢-٤.

[6] عبد الحميد عبد النبي، القادة الافريقيون، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ص١١٥-١١٦.

[7] المصدر نفسه، ص١١٥.

[8] نهضة افريقيا، مجلة مصرية، العدد٢٩ السنة الثالثة، نيسان ١٩٦٠، ص٤٢-٤٤.

[9] جريدة الجمهورية العراقية، العدد٥٧٤٢ في ١٤ ايار ١٩٨٥.

[10] نهضة افريقيا، مصدر سبق ذكره، ص٤٣-٤٥.

[11] جريدة الانباء، الكويت، العدد ٣٢٤١ في ٣ كانون الثاني ١٩٨٥.

كذلك انظر: د. لطفي جعفر فرخ، الرئيس السنغالي عبدو ضيوف، بغداد، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، ١٩٨٥، ص٤-٧.

[12] مجلة العباد اللبنانية، العدد٢١٢ بتاريخ ١٩-٢٥ حزيران ١٩٨٥.

[13] جريدة المشرق (لندن)، العدد ١٥٥٧ في ٤ اذار ١٩٨٣.

[14] الانترنيت:

http:/www.google.htm.

[15] مجلة الوطن العربي، العدد١٩٣ بتاريخ ٢٤-٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٠، ص٤-٧.

كذلك، لمزيد من التفاصيل انظر مجلة الدستور لندن، العدد ٥٢٣ بتاريخ ٧ اذار ١٩٨٨.

[16] جريدة الجمهورية العراقية، العدد ٦٥٠ في ١٢ اذار ١٩٨٨.

كذلك ينظر الانترنيت

http://www.nap.edu/html/senegal-html.

[17] مجلة الافق (قبرص)، العدد ١٨٧ في ١٠ اذار ١٩٨٨. ولمزيد من التفاصيل انظر: الفاينتشيال تايمز، ترجمة جريدة الجمهورية، العدد ٦٨٨٧ في ٢٦ تموز ١٩٨٨.

[18] المسيحية والاسلام في السنغال، مصدر سبق ذكره، ص٣-٥.

[19] القبس، العدد ٤٦٤٩ في ٢١ نيسان ١٩٨٥.

[20] المملكة المغربية، انبعاث امة، الجزء ٤٦ القسم الاول، ص٣٠١-٣٠٤.

[21] المسيحية والاسلام في السنغال، مصدر سبق ذكره، ص١-٦.
[22] د. اجلال محمود رافت، التجربة الديمقراطية في السنغال (القاهرة-الجمعية الافريقية-دراسات افريقية، نيسان، ١٩٧٩، ص٩٣-٩٤.
[23] نفس المصدر.
ولمزيد من التفاصيل ينظر الدكتورة حورية مجاهد، نظام الحزب الواحد في افريقيا، القاهرة، الشركة المصرية لفن الطباعة، مكتبة الانكلو المصرية، عبد المنعم مصلحين وشركاؤه، ١٩٧٧، ص١٩-٢٢.
[24] نفس المصدر، ص٢٠-٢٣.
[25] د. اجلال محمود رأفت، مصدر سبق ذكره، ص٩٤-٩٥.
[26] المصدر نفسه، ص٩٦.
[27] المصدر نفسه، ص٩٤-٩٦.
[28] المصدر نفسه، ص٩١-٩٣.
[29] المصدر نفسه، ص٩٦-٩٧.
[30] مجلة كل العرب، العدد ١٧٢، في ١١ كانون الاول ١٩٨٥، فرنسا.
[31] جريدة الاهرام المصرية، العدد ٣٥٨٧٩ في ٧ اذار ١٩٨٥.
[32] مجلة اخر ساعة المصرية، العدد ٢٦٢٨ في ٦ اذار ١٩٨٥.
[33] جريدة النور العراقية، العدد٥٦٧٦ في ١٥ كانون الاول ١٩٨٥.
لمزيد من التفاصيل انظر ايضاً: جريدة الرأي العام، العدد ٧٩١٦ في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٥.
وكذلك انظر ايضاً مجلة المستقبل العدد ٤٥٦ في ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٥.
[34] الانترنيت
http://www.education-yahoocom/reference/reference/fathiik/sg/map-html.
[35] مجلة سطور المصرية، العدد ٤٥ اب ٢٠٠٠، ص٣٤-٣٥.
[36] د. اجلال محمود رأفت، مصدر سبق ذكره، ص١٠١-١٠٤.
[37] مجلة الافق (قبرص) مصدر سبق ذكره، العدد١٨٧ في ١٠ اذار ١٩٨٨.
[38] السياسة الدولية، اجلال رأفت، العدد٤٥ لسنة ٢٠٠١، ص٢٣٨.
[39] د. لطفي جعفر فرح، الرئيس السنغالي عبدو ضيوف، مصدر سبق ذكره، ص٥-١٢.